الحقوقية هدى عبد المنعم في مواجهة استثنائية مع قضايا ملفقة بنفس الاتهامات

الاثنين 30 ديسمبر 2024 05:00 م

في تطور جديد يكشف عن تصعيد متواصل ضد الحقوقية هدى عبد المنعم، أعلن المحامي خالد بدوي، زوجها، إحالة القضية الجديدة التي جرى تدويرها فيها مؤخرًا إلى محكمة الجنايات.
تأتي هذه الإحالة بالتهمة نفسها التي واجهتها في حكمها السابق بالسجن لمدة خمس سنوات ضمن القضية رقم 1552 لعام 2018 والمعروفة إعلاميًا بقضية "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات".

قضايا متجددة بنفس التهم

صرح بدوي عبر صفحته على فيسبوك قائلاً: "للمرة الثانية خلال شهر، أحيلت القضية رقم 730 لسنة 2020 إلى محكمة جنايات أمن الدولة العليا، وهي القضية التي أُعيد حبس زوجتي هدى عبد المنعم على ذمتها منذ انتهاء عقوبتها (خمس سنوات) في 31 أكتوبر 2023، بالتهمة نفسها (الانضمام والتمويل)".
لم تتوقف التحديات عند هذا الحد، ففي 18 نوفمبر 2024، فوجئت هدى بإضافة قضية جديدة برقم 800 لسنة 2019 إلى سجلها، ما يجعلها القضية الثالثة بعد انتهاء عقوبتها الأصلية في القضية رقم 1552.
وجاءت هذه التطورات بالتزامن مع اليوم نفسه لانتهاء الحكم السابق، مما يثير تساؤلات جدية حول النزاهة القانونية والعدالة في هذا السياق.

محطات اعتقال وتعسف

أُلقي القبض على هدى عبد المنعم في 1 نوفمبر 2018، لتظل رهن الاختفاء القسري لمدة 21 يومًا، لاحقًا، ظهرت في مقر أمني بالعباسية حيث بدأت رحلة حبس احتياطي استمرت أكثر من أربع سنوات.
وفي 5 مارس 2023، أصدرت محكمة أمن الدولة طوارئ حكمًا بالسجن خمس سنوات ضدها بتهم وُصفت بالملفقة.
ورغم انتهاء مدة العقوبة في 31 أكتوبر 2023، فوجئت هدى بإعادة توجيه التهم نفسها إليها في القضية رقم 730 لسنة 2020، ما يشكل انتهاكًا صريحًا للقاعدة القانونية التي تمنع محاكمة شخص بالتهمة ذاتها مرتين.

انتهاكات قانونية واضحة

يثير هذا التدوير المستمر للقضايا انتقادات واسعة من منظمات حقوقية ومحامين مستقلين. فهو يتناقض مع نصوص القانون المصري التي تحظر محاكمة شخص بالتهمة نفسها مرتين، تحديدًا، تنتهك هذه الإجراءات المادة 101 من قانون الإثبات والمادة 116 من قانون المرافعات المصريين.

معاناة إنسانية وصحية

لم تقتصر الانتهاكات على الجانب القانوني، بل امتدت لتشمل أوضاعها الصحية الصعبة، منذ اعتقالها.
واجهت هدى قيودًا شديدة على زيارات أسرتها ومحاميها، حيث تُمنع الزيارات بشكل متكرر، كما تتجاهل إدارة السجن طلبات الدفاع بالاطلاع على تقاريرها الطبية، رغم معاناتها من سلسلة من المشكلات الصحية الخطيرة.
وتشمل هذه المشكلات جلطة في القدم اليسرى، توقف الكلية اليسرى عن العمل، ارتجاعًا في الكلية اليمنى، أزمة قلبية، واختلالًا حادًا في التوازن ناتجًا عن التهاب الأذن الوسطى، وأفادت عائلتها أنها شُخصت أيضًا بمرض السكري داخل مستشفى السجن.